ما وراء قرارات الحوثي بشأن الحسابات البنكية؟

اقتصادي: قرار السجن عاما كاملا لمن يتعامل بالمطبوعات الجديدة (تعسفي)

"الأمناء" القسم الاقتصادي:

لا تفوّت المليشيات الحوثية فرصة أمام توسيع قوتها التسليحية مستغلة في ذلك أموال السكان التي يتم جمعها تارةً بالضغط العاطفي وأخرى بالقوة الغاشمة، حيث لجأت هذه المرة لما يمكن اعتباره "ضغطًا عاطفيًا"، عندما طلبت من السكان في المناطق الخاضعة لسيطرتها إيداع أموال في حسابات بنكية تم فتحها، من أجل دعم ما أسمتها "القوة الصاروخية".

الطلب الحوثي جاء في بيان أصدره الناطق العسكري للمليشيات المدعوّ يحيى سريع، الذي زعم أنّه "تمّ فتح حسابات بنكية لدعم القوة الصاروخية عبر البنك المركزي استجابة للمطالبات والتفاعل الشعبي".

القيادي الحوثي أوضح كذلك أنّه سيتم استقبال الدعم عبر حسابات بنكية بالريال اليمني والدولار الأمريكي، وعلى الرغم من اتباع الحوثيين ضغطًا "عاطفيًا" على السكان، إلى أنّ مصادر توقعت أن المليشيات ستُقدم على ممارسات ترهيب ضد السكان من أجَل دعم هذا التسليح.

وتملك المليشيات قوة تسليح كبيرة، وهذا يرجع بشكل أساسي إلى الدعم الذي يتلقاه الحوثيون من إيران على مدار السنوات الماضية، وهو ما مكّن الانقلابيين من إطالة أمد الحرب.

ويبدو أنّ لجوء المليشيات إلى الحصول على أموالٍ من سكان المناطق الخاضعة لسيطرتها مرتبطٌ بالضغط الدولي على إيران، واستئصال أذرع طهران في المنطقة، وفي مقدمتها المليشيات الحوثية.

السجن عامًا لمن يتعامل بالمطبوعات الجديدة!

واصلت المليشيات الحوثية ممارساتها التي تستهدف نهب الأموال من أجل تمويل حربها العبثية القائمة منذ صيف 2014م، حيث طالبت محال وشركات الصرافة، والشركات في صنعاء، بتوريد ما لديهم من عملة جديدة خلال مهلة الثلاثين يوما التي حددتها.

ووصف مصدر مصرفي قرار مليشيا الحوثي بشأن العملة الجديدة بأنه "متعجرف وغير منطقي"، لنهب الأموال, دون أي ضمانات لأصحاب رؤوس الأموال.

الخبير الاقتصادي د.يوسف سعيد أحمد عرّف العملة القانونية ونقيضها بالقول: "يقصد بالعملة القانونية تلك العملة المصدرة من قبل البنك المركزي اليمني باعتباره المؤسسة الوحيدة المخولة قانونا بإصدار العملة، أما العملة غير القانونية فهي تلك المطبوعات من قبل بنوك غير مخولة خارج البلاد وتدخل السوق بطرق غير قانونية والمقصود بالأخيرة بالضبط (العملات المزيفة)".

وأضاف، في مقال اقتصادي مطول حصلت "الأمناء" عليه: "سلطة الأمر الواقع في صنعاء اتخذت قرارًا بمنع تداول المطبوعات القانونية الجديدة الصادرة عن البنك المركزي اليمني في العاصمة عدن وهددوا التجار والصرافين وجميع متداولي العملة إن لم يجر التخلص من المطبوعات القانونية التي بحوزَتهم خلال ثلاثين يوما فإن متعاطي العملة سيسجن عامًا كاملاً.. كانوا في السابق يداهمون محلات الصرافة وتجار الجملة والتجزئة ويصادرون العملات القانونية من المطبوعات الجديدة فئة الـ(١٠٠٠ و ٥٠٠)، لكن التهديد بالسجن عامًا كاملًا لمن يتعاطى المطبوعات الجديدة من العملة القانونية بعد مضي المهلة".. نحن إذن أمام سلعة (أفيون) وليس أمام عملة قانونية صادرة عن البنك المركزي عدن.

وتابع: "إضراب شامل في صنعاء، حيث بدأ يوم الثلاثاء 24 ديسمبر تجار الجملة والتجزئة والصرافون إضرابا شاملا احتجاجا على الإجراءات التعسفية بحقهم، وهم على حق بذلك، فكيف يمنعون من تداول الطبعات الجديدة من العملة الوطنية "الريال اليمني" في ظل حاجتهم للعملة لإنجاز تعاملاتهم؟! وباعتبار أن الوظيفة الأولى للنقود هي القيام بدور وسيط في التبادل، وممنوع على البنوك التجارية أن تقبل المطبوعات القانونية كعملة ادخار أو أداة للمدفوعات الآجلة".

واستطرد: والسؤال: كيف يمنع التجار تداول أو امتلاك المطبوعات الجديدة من العملة القانونية في ظل نقص السيولة، لأنه عمليا لولا أن هناك نقصًا من السيولة في العملة المحلية لما لجأ التجار إلى تداول المطبوعات الجديدة القانونية، والدليل أنه يطلب منهم مثلا لمواجهة نقص السيولة التداول بالعملات الرقمية "غير القانونية أصلا"، وفي ظل سوق وطنية موحدة وعملة قانونية موحدة وقاعدة نقدية واحدة كيف نستطيع إقناع الناس عندما نمنع التجارة من استلام قيمة بضاعتهم من المناطق الجنوبية وغير الجنوبية بالمطبوعات الجديدة من العملة الوطنية أو نطلب منهم عدم التعامل بيعًا وشراءً بالمطبوعات من العملة الجديدة؟".

وقال: "أمام هذه الجهات في صنعاء خيارين، الأول: طبع عملة جديدة غير الريال اليمني تكون خاصة بهم، ولو حدث هذا فإن إجراءهم ربما سينجح وبالتالي يتم التعامل مع هذه العملة داخل حدودهم الوطنية وهذا شأنهم، لكن حتى مثل هذا الإجراء أمر صعب المنال لأنهم لا يحوزون على اعتراف دولي بسلطتهم، ولذلك من الصعب أن يحوز البنك المركزي المصدر للعملة على اعتراف دولي طالما والعالم يعترف بحكومة الشرعية وبالبنك المركزي اليمني في العاصمة عدن، وهو بالتالي المعني في إصدار العملة. أما الخيار الثاني فإنه يتم التوقف عن العبث بالنقود ويترك الناس أن يقوموا بإنجاز معاملاتهم بالمطبوعات القانونية القديمة والجديدة وبحرية كاملة احتراما لإرادة السوق والتوقف عن تعطيل مصالح الناس تحت أي حجة كانت".

وأضاف: "فيما يتصل بالمخاوف من التضخم "ارتفاع المستوى العام للأسعار" فإن إزالة هذه المخاوف وهي مخاوف حقيقية يكمن في الاعتراف في الواقع الذي نشأ بعد سبتمبر 2016م من خلال إبداء مرونة حقيقية تستجيب والمصلحة العليا وبناء على ذلك التوقف عن تعطيل الدورة النقدية عبر السماح لمراكز البنوك التجارية والاسلامية الواقعة في صنعاء من التعامل مع تداول المطبوعات الجديدة وبالتالي مع البنك المركزي وعدم اتخاذ أية اجراءات مصطنعة تسهم في كبح السياسات النقدية كي تؤثر ايجابا على إدارة العملة في عموم البلاد وبالتالي امتصاص فائض السيولة المتداولة خارج البنوك لأن منع البنوك في صنعاء من تداول الطبعات الجديدة هي التي اسهمت وتسهم في بقاء النسبة الاكبر من السيولة خارج الجهاز المصرفي وبالتالي تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار وليس الاصدار النقدي بحد ذاته؛ لأن وجود سياسة نقدية غير معطلة من طرف صنعاء ستزيل اثر فائض السيولة، ولذلك بدلا عن معالجة هذه المعضلة يجري الكلام عن الاصدارات الجديدة، يعني لماذا لا نفكر بشكل ايجابي بحيث نضع السياسة جانبا وتتجه الجهود للتعاون من خلال الاتفاق على صيغة لتنسيق السياسات النقدية بما يضمن تحييد الاقتصاد وحماية الناس من هذه الاجراءات العبثية".

واختتم: "الاجراءات الحالية تزيد من التضييق على الناس وترفع حجم المعاناة على من تبقى من التجار هؤلاء الذين ليس هم بحاجة لإجراءات جديدة خاصة وان عمليات الاتاوة والجباية متواصلة من قبل هيئة الضرائب صنعاء بحق التجار ومجمل الانشطة الاقتصادية بما في ذلك زيادة 10% حصرا في الضرائب على التجار الجنوبيون العاملين في صنعاء لم تنته بعد والحملة مستمرة.. تكرار اسطوانة تجريم الطبعات الجديدة بحجة انها صادرة عن العدوان لايحترم عقول الناس خاصة انه يجري في نفس الوقت التعامل مع الريال السعودي والدولار الامريكي وتأسيسا على ذلك فإن مثل هذا الاجراء عبثي ليس لانه لا اساس قانوني له ولكنه غير منطقي ولكنه ايضا لا يستجيب مع منطق الاشياء بغض النظر عن الدوافع".

العيسي.. الطريق إلى مملكة النفط والنفوذ!

كيف يحتكر النفط؟ ما المعهد الإخواني الذي ترعرع فيه العيسي؟

"الأمناء" كتب/ عبد الله جاحب:

لم يكن سوى عامل في محطة تهامة للمشتقات النفطية، وسرعان ما أصبح ملكَ مملكة النفط والمال والنفوذ، ورجل الأعمال البارز وأخطبوط النفط الذي نمت ثروته سريعا.. أحمد صالح العيسي، من مواليد 25 ديسمبر1970م في مديرية مكيراس بمحافظة أبين، والتي غادرها صغيراً مع والده وعمه لأسباب مجهولة إلى الحديدة التي كانت مركزًا لبناء مملكته المالية، والخطوة الأولى نحو طريق مملكة وإمبراطورية النفط والمال والنفوذ.

كان طريق مملكة النفط للعيسي بخطوات متسارعة وبفكر إخواني مشبع منذ الصغر وتحديدًا من سن التاسعة بمعهد النور العلمي التابع لـ"الإخوان المسلمين" بالحديدة كانت فصول تكون الفكر السياسي الاقتصادي الإخواني.

نمى ثروته سريعًا، ليوكل إليه والده إدارة حسابات محطاته النفطية، ومن بعدها تولى إدارتها، ليتجه العيسي الإبن إلى التجارة، ولكن من بوابة الصفقات، بحثاً عن الربح السريع.

فكانت أولى صفقاته عقد لتموين السفن والبواخر في ميناء الحديدة بالديزل، التي كانت منطلق ومركز إمبراطورية ومملكة العيسي النفطية.

تحوّل أحمد العيسي إلى أحد ملوك النفط في اليمن وتحديدًا النقل البحري للمشتقات النفطية بين الموانئ اليمنية، فعمل العيسي على احتكار النقل البحري للمشتقات النفطية رغم عدم امتلاكه أسطول بحري، ولكنه عمل على التقرب من مراكز صنع القرار التي مكّنته من تكوين مملكة وإمبراطورية مستقلة خاصة به.

عمل على استقطاب شخصيات نافذة تعمل على تمويل انطلاقه في عالم المال والأعمال والنفوذ، وتفتح طريق وأبواب وأسوار مملكته المالية والنفطية.

تفتحت الطرق أمام العيسي، وأضحت كل الوسائل متاحه إليه، وأصبح الطريق سالكًا نحو مملكة النفط والمال والنفوذ وتكوين إمبراطورية نفطية يتربّع على عرشها الملك والباشا (العيسي).

تحويل الدولة إلى مملكة وإمبراطورية خاصة!

نتيجة الانهيار الواضح في مؤسسات الدولة، وغياب حضور وتواجد مبدأ الحساب والعقاب، والأوضاع المتردية المزرية في هيكلة وسلم أنظمة ومنظومة الحكم والدولة في اليمن، كانت الفرصة على طبق من ذهب لصيادي الفرص في إيجاد ضالتهم لإبرام صفقات قيام مملكة وإمبراطورية النفط الخاصة المستقلة للعيسي. حيث ثبّت العيسي أقدامه في دولة هشة متناثرة مبعثرة بين حطام وركام الفساد والعبث، ونتيجة لكل تلك الأوضاع والعوامل والأسباب كواحد من أكبر مستوردي المنتجات البترولية في اليمن.

وكان العيسي ينتمي إلى الدائرة الضيقة للرئيس هادي وهو ما جعل تأثيره يتعاظم إلى قرش وحوت يطبق على مفاصل ومكامن الاقتصاد وكل شيء في ذلك يمرّ من خلاله وعبره، فحجم الدولة واقتصادها ونفطها وجعلها مملكة وإمبراطورية خاصة يهيمن ويسيطر على شحنات النفط فيها مقابل فتات بسيط يسير يذهب إلى جيوب وخزائن الدولة.

تحوّل العيسي إلى رقم صعب في اليمن بعد أن رفس الدولة واقتصادها ونفطها وأحكم قبضته على النقل البحري لصادرات النفط التي تمر عبر ميناء عدن الاستراتيجي، كوّن العيسي علاقات نافذة كبيرة، ويملك في مجال النفط اربع شركات خاصة يدخلها في مناقصات استيراد المشتقات النفطية لشركات الكهرباء في عدن، لترسو عليها دائما، وظل طوال السنوات الماضية يحتكر استيراد وبيع المشتقات النفطية، وتم تحويل شركة مصافي عدن وشركة النفط وكل قدراتها ومخازنها للعمل في مصلحة العيسي.

أصبح العيسي الغول النفطي الذي جعل من الدولة واقتصادها ومؤسساتها مملكة وإمبراطورية خاصة، ونسف وأسقط مرافق الدولة بالاحتكار، فكان أول رجل أعمال يجعل من الدولة ومؤسساتها مملكة وإمبراطورية بالمال والنفوذ.

فساد في الرياضة

تنامت مملكة وإمبراطورية العيسي، وانتشرت في الوطن سريعاً مثل انتشار النار في الهشيم، وتغلغت ثروة العيسي ومملكة بجلباب وقناع الجمعيات الخيرية، وارتدى قميص الرياضة، فكانت أولى مراسي وموانئ سفن العيسي النفطية الرياضة، حيث انتخب رئيساً للاتحاد اليمني لكرة القدم، ورئيس مجلس الشرف الأعلى لنادي الهلال.

جعل العيسي من الرياضة بوابة وجسر عبور من أجل أهداف ومآرب واستراتيجيات بعيدة كل البُعد عن الرياضة وأهدافها، ليتمكن من الفوز برئاسة الاتحاد العام لكرة القدم الذي لا يفقه به شيئاً، لثلاث دورات انتخابية منذ العام 2005م، وراكم ثروته من مشاريع خليجي 20، التي استضافتها اليمن عام 2010م.

وقد رُشح العيسي للمرة الثالثة رئيسا للاتحاد اليمني العام لكرة القدم، وفي 23 أبريل 2014م، أعادت الجمعية العمومية للاتحاد اليمني لكرة القدم، انتخاب أحمد العيسي رئيسا بالتزكية للاتحاد للمرة الثالثة على التوالي للفترة الانتخابية 2014_ 2018، في ظل خلو المنصب من أي مرشح آخر.

كوّن العيسي مملكة رياضية إضافة إلى إمبراطورية النفط والمال والنفوذ التي يتمتع بها، وطيلة (15 عاما) من التربع على كرسي الاتحاد اليمني لكرة القدم مصحوب بالإدارة والعمل الإداري الهش الفاقد لكل مقومات وأسس وقواعد العمل الرياضي المؤسسي.

جعل العيسي حول كرسي الاتحاد اليمني لكرة القدم آلة إعلامية وتيارًا من الإعلاميين الذين تفرغوا لسدّ كل ثغرات وشروخ العيسي وترقيع الكرسي الذي يتربع عليه طيلة 15 عامًا من الإخفاق والفشل.

أفسدت سفن العيسي النفطية الرياضة اليمنية وجعلته منه موطئ قدّم لسيل من الانتكاسات والأزمات والسقوط المدوي بين الحين والأخرى لكونها خالية من القيادة الإدارية الرياضية المتخصصة المؤهلة لقيادة الدفة والتربع على عرش الرياضة في اتحاد كرة القدم، فكانت أموال العيسي مملكة وإمبراطورية النفطية غير كفيلة في تحقيق الأماني والأمنيات وطموح الشارع والوسط الرياضي، وكانت الحمل والعبء الثقيل على كاهل كرة القدم طيلة 15 عامًا من الإخفاق والفشل وكان آخرها سقوط خليجي (24) المدوي في دوحة قطر.